

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

أحدهما ، فتقلب النسبة بينهما من التباين إلى العموم والخصوص المطلق(1293) .

التطبيقات: منها: ما ورد في إرث الزوجة من العقار: ما رواه الأحول عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «سمعتة يقول: لا يرثن النساء من العقار شيئاً»(1294) . وما رواه ابن أبي يعفور عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «سألته عن الرجل هل يرث من دار امرأته أو أرضها من التربة شيئاً ، أو يكون في ذلك بمنزلة المرأة فلا يرث من ذلك شيئاً ؟ فقال: يرثها ، وترثه من كل شيء ترك وتركته»(1295) . فإن النسبة بين الروائتين هي التباين ، لأن الأولى تدل على عدم إرثها من العقار مطلقاً ، والثانية تدل على إرثها من العقار مطلقاً سواء كانت ذات ولد أم لا ، ولكن ، ورد في المقام رواية ثالثة تخص الرواية الأولى وهي: ما رواه ابن اُذنية: «في النساء إذا كان له ولد أعطين من الرباع»(1296) . فالرواية الثالثة تخص الرواية الأولى وتحمل الأولى على ما إذا لم يكن للزوجة ولد ، فتقلب النسبة بينها وبين الرواية الثانية إلى العموم والخصوص المطلق ، فتحمل الثانية (بتقديم الأولى عليها) على ما كان للزوجة ولد فينتفى التعارض بينهما(1297) .